إيقاف 19 مشروعاً بـ34 مليار دينار وإلغاء أخرى بـ7 مليارات

يوسف لازم

كشـف مدير إدارة الأبحاث والدراسات في شركة المركز المالي الكويتي «المركز» ام. آر. راغو عن أن تراجع أسعار النفط لم يؤثر بشكل ملحوظ على حجم المشاريع في الكويت.

واستعرض راغو خلال ندوة الجمعية الاقتصادية التي أقميت أمس الأول بعنوان «المردود على القطاع المالي الكويتي من التعاقدات الحكومية للعاملين» تحليلا لتأثير المشاريع الحكومية التي تمت ترسيتها وإنجازها على الخصخصة، والائتمان المصرفي، وأسواق الأسهم والسندات، وإيجاد فرص العمل. وقد ذكر راغو أن الحكومة قد قامت في العام 2015 بترسية مشاريع بقيمة 10 مليارات دينار، أي بمعدل نمو سنوي بنسبة 84٪ مقارنة بالعام 2013، ما يشير إلى «بوادر نمو قوي». كما بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها خلال العامين 2014 و2015 ما مجموعه 18 مليار دينار، إلا أن هذا الإنفاق لم يؤثر إيجابيا حتى الآن على المجالات الاقتصادية. ولفت إلى أن القطاع العقاري الذي يعتبر الشريحة الأكثر استقطابا للمشاريع في الكويت، اشتمل على أكبر عدد من المشاريع الجارية (154 مشروعا)، والتي تبلغ قيمتها 37 مليار دينار، فيما تبلغ 50٪ من المشاريع التي تمت ترسيتها ضمن قطاع النفط والغاز. وأكد راغو أن 420 مشروعا جار تنفيذها كما في الربع الأول 2016، منها 19 مشروعا بقيمة 34 مليار دينار تم إيقافها، في مقابل 20 مشروعا أخرى بقيمة 7 مليارات دينار تم إلغاؤها. وغالبية المشاريع الجارية في الكويت في الوقت الحاضر هي في مراحل التنفيذ المبكرة. وقد انفردت مشاريع النفط والغاز والطاقة والمياه بنسبة 74٪ من المشاريع المنجزة (بحسب القيمة) في الفترة من 2012 إلى 2015.

إلى جانب ذلك أكد راغو أن ترسـية المشاريع لم تؤد حتى الآن إلى أي تأثير على الأسواق المالية، بينما كان تأثيرها هامشيا على نمـو الائتمان المصرفي. وقد نما الائتمان المصرفي والذي كان من المتوقع أن يشهد تأثيراً كبيرا، بنسبة 8٪ كما في نهاية العام 2015 مقارنة بالعام 2014. وإلى جانب ذلك، تراجعت أرباح الشركات في الكويت في نهاية العام 2015 مقارنة بالعام 2014. إلا أن التركيز على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم يحقق التأثيرات المطلوبة حيث إن هناك فقط 22 مشروعا يجري العمل على تنفيذها في قطاعي العقار والطاقة والمياه (3,4٪ من قيمة المشـاريع التي يجري العمل على تنفيذها). ومن المتوقع أن تقوم الهيئة الكويتية لمشروعات الشراكة بترسـية مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 2 مليار دينار في العام 2016.

وتؤكد جميع هذه العوامل أن ترسـية المشاريع خلال العامين 2014 و2015 لـم تحفز حتى الآن نمـو الاقتصاد الكويتي كما كان متوقعا. أما الأسباب التي أوردها راجو لغياب التأثيرات الملموسة لهذه المشاريع، فهي:

- في الوضع الحالي، تمت ترسـية الكثير من المشـاريع على شركات البناء والمقاولات وليس على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- متوسـط المدة التي اسـتغرقها إنجاز هذه المشاريع كان 5 سنوات.
- تراجع التأثير الإيجابي للمشاريع التي تمت ترسيتها نتيجة للتأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد.
- التركيز في ترسية المشاريع على قطاع النفط والغاز – غالبية المشاريع التي تم إنجازها هي مشاريع في قطاع النفط والغاز ولكن بالنظر إلى أسعار النفط المنخفضة فلم يكن من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحقيق حجم الإيرادات المتوقع.

إلغاء الحكم المستأنف في دعوى «هيئة الاستثمار» ضد «المال»

قالت شـركة المال للاستثمار إنه تم إلغاء الحكم المستأنف في دعوى الهيئة العامة للاسـتثمار ضد الشركة فيما يخص المطالبة بقيمة السند البالغ 900 ألف دينار.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن المحكمة ألغت الحكم المستأنف من قبل الهيئة، كما حكمت بعدم الاختصاص وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر الدعوى بالدائرة التجارية. وأوضحت «المال» أن الحكم لا يوجد له أثر مالي على الشركة، حيث إن قيمة السند مثبتة في دفاتر الشركة.

مجلس إدارة «إيكاروس» يوصي بالانسحاب من البورصة

أعلنت شركة ايكاروس للصناعات النفطية أن مجلس إدارتها وافق على رفع توصية إلى الجمعية العمومية للشركة بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أمس، أن مجلس الإدارة اتخذ القرار نتيجة الأسباب هي، تراجع حجم السيولة في السود وتدني معدل دوران سهم الشركة، تداول السهم بقيمة سوقية غير عادلة، وجود التزامات مالية مقابل البقاء بالبورصة. وذكرت الشركة أن قرار الانسحاب من البورصة لن يكون له أي تأثير على مؤشرات السوق أو القطاع المدرجة به لتدني التداول على أسهم الشركة.

ALBILAD البلاد

إعلان تذكيري

لحضـور إجتمـاع الجمعيـة العموميـة العادية لشـركة البلاد للإسـتثمار العقاري للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31

يسـر مجلس إدارة شـركة البلاد للإسـتثمار العقـاري ش.م.ك (مقفلة) تذكيـر السـادة المساهمين الكـرام لحضـور إجتمـاع الجمعيـة العموميـة العاديـة للشـركة وذلـك فـي تمـام السـاعه الحاديـة عشـر والنصـف مـن صبـاح يـوم الثلاثـاء الموافـق 2016/4/19 فـي منطقـة الشـرق - بـرج الـداو - قاعـة الإجتماعات - الدور الأرضي.

لإسـتلام دعـوة الحضـور وجـدول الأعمـال يرجى من السـادة المسـاهمين مراجعـة الشـركة الكويتيـة للمقاصـة فـي مقرهـا الكائـن في برج أحمد - منطقة الشرق - شارع الخليج العربي - بجانـب مستشـفى الأميري - الـدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية.

ت: 22464565 - 22464525

للإستفسار: 22301440 (شركة البلاد للإستثمار العقاري)

مجلس الإدارة

جدول أعمال الاجتماع السنوي الخمسين
للجمعية العامة العادية لمساهمي بنـك برقـان

يسر مجلس إدارة بنك برقان (ش.م.ك.ع) دعوة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع السنوي الخمسين للجمعية العامة العادية لمساهمي البنك، وذلك في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الأربعاء الموافق 2016/4/20 بالطابق السادس والخمسين من برج كيبكو، الكائن بالشرق، شارع خالد بن الوليد، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
ثانياً: سماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
ثالثاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن الجزاءات الموقعة خلال السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
رابعاً: المصادقة على البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
خامساً: الموافقة على استقطاع 10% لحساب الاحتياطي القانوني.
سادساً: الموافقة على استقطاع 10% لحساب الاحتياطي الاختياري.
سابعاً: الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وذلك على النحو التالي:
الأرباح النقدية: بنسبة 18% (ثمانية عشر في المائة) من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع ثمانية عشر فلساً لكل سهم) وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية وذلك بعد خصم أسهم الخزينة.
ثامناً: الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في شراء أو بيع أو التصرف فيما لا يجاوز 10% (عشرة في المائة) من أسهم البنك، وذلك وفقاً للضوابط والشروط التي ينص عليها القانون واللوائح وتعليمات وقرارات الجهات الرقابية في هذا الخصوص، وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة ثمانية عشر شهرا اعتباراً من تاريخ صدوره.
تاسعاً: الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في إصدار سندات بكافة أنواعها بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة داخل أو خارج دولة الكويت، وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملات الأجنبية، وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل 3 والقواعد القانونية ذات الصلة، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات وعملتها ومدتها وقيمتها الإسمية وسعر الفائدة وموعد الوفاء بها إن كان، ووسائل قيمتها وقواعد طرحها واستهلاكها وسائر شروطها وأحكامها، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة، ولمجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه في تنفيذ كل أو بعض ما تقدم.
عاشراً: تلاوة و إعتماد تقرير التعاملات التي تمت عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أو التي ستتم مع الأطراف ذات الصلة خلال عام 2016.
حادي عشر: موافقة الجمعية العامة على مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة وكذلك مكافآت لجان مجلس الإدارة لعام 2015 بمبلغ وقدره –/400,000 د.ك (أربعمائة ألف دينار كويتي)، علماً بأن مبلغ المكافأة عن العام السابق بلغ مبلغ –/360,000 د.ك (ثلاثمائة وستين ألف دينار كويتي).
ثاني عشر: الموافقة على الترخيص للبنك بأن يمنح القروض أو السلف بالحساب الجاري وتقديم التسهيلات والكفالات لعملائه من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2016، وفقا للنظم والشروط التي يتعامل بها البنك مع الغير طبقاً للقانون وتعليمات البنك المركزي.
ثالث عشر: تفويض مجلس الإدارة بالتبرع إلى مشاريع خيرية.
رابع عشر: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
خامس عشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات البنك للسنة المالية 2016 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما.
سادس عشر: انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك للدورة القادمة ومدتها ثلاث سنوات (2016، 2017، 2018).

هذا، ويسر مجلس الإدارة – أيضاً – دعوة السادة ممثلي حاملي السندات المصدرة عن البنك لحضور هذا الاجتماع في ذات موعده ومكان عقده سالفي الذكر، ويحق لهم الإشتراك في المناقشات دون تصويت على القرارات.

هذا وفي حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف يعقد إجتماع ثان للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس الموافق 2016/4/28، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي سيكون صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

فيرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام بطاقات الحضور.

والله ولي التوفيق.

مجلس الإدارة

جدول أعمال الاجتماع الواحد والثلاثين
للجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنـك برقـان

يسر مجلس إدارة بنك برقان (ش.م.ك.ع) دعوة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع الواحد والثلاثين للجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك، وذلك في يوم الأربعاء الموافق 2016/4/20 – عقب الانتهاء من اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك المزمع عقده في ذات اليوم في تمام الواحدة ظهراً – بالطابق السادس والخمسين من برج كيبكو، الكائن بالشرق، شارع خالد بن الوليد – وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

أولاً: الموافقة على تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي للبنك والمتعلقة بالأغراض بإضافة أنشطة أوراق مالية:
نظراً لأن البنك وقبل صدور قانون هيئة أسواق المال كان يزاول الأنشطة التالية:
1. تأسيس وإدارة أنظمة إستثمار جماعي (مدير نظام إستثمار جماعي).
2. حفظ الأصول المكونة لأنظمة الاستثمار الجماعي (أمين الحفظ).
3. مراقب الاستثمار.

وحيث أنه وبموجب القواعد المعمول بها لدى هيئة أسواق المال فإنه يتعين أن يشتمل أغراض البنك على تلك الأنشطة، ومن ثم فإنه وفي إطار توفيق البنك لأوضاعه ليتوافق مع القواعد المشار إليها فإنه يتعين إضافة هذه الأنشطة لأغراض البنك.

مما يقتضي تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي للبنك على النحو التالي:

النص الحالي للمادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي	النص المقترح
الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بمزاولة الخدمات والعمليات المصرفية التجارية سواء لحسابها أو لحساب الغير وعلى الأخص: أ. قبول الودائع النقدية ودفع بدلات الصكوك أو الأوامر الصادرة على البنك من قبل المودع بمقدار المبالغ المودعة لحسابه. ب. الحصول على المال بإصدار سندات القروض. ج. شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية والتسليف عليها وبيع وشراء حوالاتها. د. قطع الحوالات والكمبيالات وسندات الاستقراض والكوبونات وسائر السندات التجارية والصناعية وشراؤها وإعادة قطعها واستثمار رؤوس الأموال. هـ. الإقراض والتسليف ومنح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية. و. التسليف على بوالص الشحن وسندات النقل وأوامر استلام الأموال بدولة الكويت وخارجها. ز. إصدار الكفالات بضمانة أو بدونها. ح. تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والسندات الأخرى. ط. شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب الشركة أو لحساب غيرها. ي. القيام بأعمال مصرف التوفير وصناديق العائلة. ك. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والممتلكات الأخرى والسندات والطرود والرزم وتأجير الخزائن الحديدية الخاصة. ل. القيام بأعمال الأمين والوكيل وقبول الوكالات وتعيين الوكلاء بعمولة أو بدونها. م. تلقي الاكتتابات بالنسبة لعمليات تأسيس الشركات المساهمة. وعلى وجه العموم للشركة القيام بسائر الأعمال والخدمات المصرفية والتجارية التي تجيزها القوانين والأنظمة واللوائح المرعية للبنوك التجارية، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت وفي الخارج ولها أن تشتري هـذه الهيئات أو أن تلحقها بها.	الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بمزاولة الخدمات والعمليات المصرفية التجارية سواء لحسابها أو لحساب الغير وعلى الأخص: 1. قبول الودائع النقدية ودفع بدلات الصكوك أو الأوامر الصادرة على البنك من قبل المودع بمقدار المبالغ المودعة لحسابه. 2. الحصول على المال بإصدار سندات القروض. 3. شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية والتسليف عليها وبيع وشراء حوالاتها. 4. قطع الحوالات والكمبيالات وسندات الاستقراض والكوبونات وسائر السندات التجارية والصناعية وشراؤها وإعادة قطعها واستثمار رؤوس الأموال. 5. الإقراض والتسليف ومنح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية. 6. التسليف على بوالص الشحن وسندات النقل وأوامر استلام الأموال بدولة الكويت وخارجها. 7. إصدار الكفالات بضمانة أو بدونها. 8. تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والسندات الأخرى. 9. شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب الشركة أو لحساب غيرها. 10. القيام بأعمال مصرف التوفير وصناديق العائلة. 11. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والممتلكات الأخرى والسندات والطرود والرزم وتأجير الخزائن الحديدية الخاصة. 12. القيام بأعمال الأمين والوكيل وقبول الوكالات وتعيين الوكلاء بعمولة أو بدونها. 13. تلقي الاكتتابات بالنسبة لعمليات تأسيس الشركات المساهمة. 14. تأسيس وإدارة أنظمة إستثمار جماعي (مدير نظام إستثمار جماعي). 15. حفظ الأصول المكونة لأنظمة الاستثمار الجماعي (أمين الحفظ). 16. مراقب الاستثمار. وعلى وجه العموم للشركة القيام بسائر الأعمال والخدمات المصرفية والتجارية التي تجيزها القوانين والأنظمة واللوائح المرعية للبنوك التجارية، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت وفي الخارج ولها أن تشتري هـذه الهيئات أو أن تلحقها بها.

وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.

ثانياً: تعديل المادة (13) من النظام الأساسي للبنك والمتعلقة بأسهم الخزينة:
نظراً لأن بنك الكويت المركزي كان قد أصدر القواعد التي تنظم شراء البنوك لأسهمها، مما يقتضي تعديل نص المادة (13) من النظام الأساسي لتتوافق مع التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن، وذلك على النحو التالي:

النص الحالي للمادة (13) من النظام الأساسي	النص المقترح
كل سهم يخول مالكه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين فيما بعد. يجوز للشركة أن تشتري أسهمها لحسابها في الحالات التالية: 1. أن يكون ذلك بغرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لا يجاوز النسبة التي تحددها هيئة أسواق المال – يشار إليها فيما بعد بـ "الهيئة" – من مجموع أسهم الشركة. 2. تخفيض رأس المال. 3. عند استيفاء الشركة لدين مقابل هذه الأسهم. 4. أية حالات أخرى تحددها الهيئة. ولا تدخل الأسهم المشتراة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال. وفي جميع المسائل الخاصة باحتساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة. وذلك كله وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي والهيئة بشأن تنظيم عملية شراء الشركة لأسهمها وكيفية استخدامها والتصرف فيها.	كل سهم يخول مالكه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين فيما بعد. ويجوز للشركة أن تشتري أسهمها لحسابها أو أن تبيعها أو أن تتصرف فيها وذلك في الحدود ووفقاً للشروط والأحكام المقررة بموجب القانون واللوائح وتعليمات الجهات الرقابية. ولا تدخل الأسهم المشتراة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال، وفي جميع المسائل الخاصة باحتساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة.

وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.

هذا، ويسر مجلس الإدارة – أيضا – دعوة السادة ممثلي حاملي السندات المصدرة عن البنك لحضور هذا الاجتماع في ذات موعده ومكان عقده سالفي الذكر، ويحق لهم الإشتراك في المناقشات دون تصويت على القرارات.

هذا وفي حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة غير العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الخميس الموافق 2016/4/28، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي سيكون صحيحا إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر .

فيرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام بطاقات الحضور.

والله ولي التوفيق.

مجلس الإدارة

بنك برقان BURGAN BANK
أنت دافعنا

الشفافية منتدى 2016